

مؤشرات أداء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

تقرير: محمد الحيدري

شكل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥م بشأن المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد نواة لصدور عدد من القوانين في مجال مكافحة الفساد، حيث صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الإقرار بالذمة المالية، والقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م، بشأن مكافحة الفساد والذي نص على تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. فتشكلت الهيئة بقرار جمهوري في يوليو ٢٠٠٧م، كهيئة مستقلة تعني.. وانشئت نيابة الاموال العامة الثانية المختصة بقضايا الفساد المحالة من الهيئة، ووضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤م.

في هذا التقرير نتناول اهم مؤشرات الاداء للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، سواء في مجال الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة وقضايا الفساد التي تعاملت معها الهيئة نت تحري وتحقيق واحالة الى النيابة او الحفظ، والجهود التي بذلتها الهيئة في استرداد الاموال، وفي مجال اقرارات الذمة المالية، وما قامت به الهيئة في الجانب التشريعي والقانوني من دراسة للتشريعات ومواءمتها، وفي المجال التوعوي والمشاركة المجتمعية وتعزيز جهود الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وفي مجال التعاون الدولي، واهم التحديات والصعوبات التي تواجه عمل الهيئة، والملاحم الرئيسية لتوجهات العمل المستقبلي للهيئة.

مجال الشكاوى والبلاغات :

تلقت الهيئة خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣م - وحتى الربع الرابع من العام ٢٠١٥م (٦٠٥) بلاغ وشكاوى منها عدد (٤٩٤) بلاغ وشكاوى في العام ٢٠١٤ و عدد (١١١) بلاغ وشكاوى في العام ٢٠١٥ تضمنت اختلالات ومخالفات للقانون تشكل حال ثبوتها جرائم فساد، تم إحالتها الى قطاعات الهيئة المختلفة لمباشرة النظر فيها فيما لازل عدد منها قيد الدراسة لدى دائرة البلاغات والشكاوى . كما تم عبر قطاع الاعلام رصد (١٧٤) بلاغاً من واقع ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة عبر ادارة المتابعة في قطاع الاعلام.

قضايا ناقشها مجلس الهيئة:

قامت الهيئة بالنظر في العديد من البلاغات والشكاوى المرفوعة من قطاعات الهيئة المعنية والتي بلغت (٦٧٩) قضية منها عدد (٢٥٥) قضية فساد وعدد (٤٢٤) قضية ادارية تتعلق بالبناء المؤسسي وتصريف الاعمال الادارية والفنية.. حيث بلغت نسبة قضايا الفساد الى القضايا الادارية ٣٨% قضايا فساد و ٦٢% قضايا ادارية.

م	العام	عدد القضايا التي ناقشها مجلس الهيئة	
		ق - الفساد	ق - ادارية
١-	٢٠١٣	١٨	٩٩
٢-	٢٠١٤	١٨٥	٢٤٣
٣-	٢٠١٥	٥٢	٩١
	الإجمالي	٢٥٥	٤٢٤
	الإجمالي		٦٧٩

قضايا تم إحالتها الى النيابة:

أحالت الهيئة خلال مرحلتها الثانية ٢٠١٣-٢٠١٥م بإحالة عدد (٢١) قضية إلى نيابة الاموال العامة الابتدائية الثانية المختصة في مكافحة الفساد لاستكمال الاجراءات قبل المتهمين في قضايا الفساد تمهيداً للتصرف فيها من قبل المحكمة.

قضايا تم حفظها في مجلس الهيئة:

قامت الهيئة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥م بحفظ اكثر من (٣٠) قضية من القضايا المعروضة امامها اما لعدم الاختصاص او لعدم وجود جرم من جرائم الفساد او لعدم توفر الادلة لثبوت الدعوى او لأنها كيدية.

الأموال المستردة:

إعمالاً لمهام واختصاصات الهيئة وفقاً لأحكام المادة (٨) من قانون مكافحة الفساد التي نصت في الفقرة (١٣) "اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة" فقد بلغ ما تم استرداده من اموال مبلغ (١١) مليار و(٧٧٨) مليون ريال تقريباً، ومبلغ (١١) مليون و(١٢٣) الف دولار ، وأراضي بمساحة (٢م7,527,647). وما هو قيد التوريد الى الخزينة العامة مبلغ مائتين مليون ريال (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال تقريباً.

وهناك العديد من القضايا والبلاغات الواردة الى الهيئة والتي هي قيد الدراسة يقدر حجم الضرر فيها بمبلغ مائة وثمانية مليار ريال (١٠٨) مليار ريال تقريباً، ومبلغ خمسمائة واربعة مليون دولار (٥٠٤) مليون دولار تقريباً.

هنا جدول يوضح تلك المبالغ المستردة:

جدول القضايا التي تصدت لها الهيئة بضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال المتحصلة من جرائم

الفساد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥م

<p><u>ما يتم دراسته:</u></p> <p>العديد من القضايا والبلاغات الواردة الى الهيئة بحجم ضرر يقدر بمبلغ (١٠٨) مليار ريال تقريباً، ومبلغ (٥٠٤) مليون دولار تقريباً.</p>
<p><u>ما تم استرداده:</u></p> <p>مبلغ (١١) مليار و(٧٧٨) مليون ريال تقريباً، ومبلغ (١١) مليون و(١٢٣) الف دولار، وأراضي بمساحة (٢م7,527,647)</p> <p>ما يعادل (169,388) لبنة تقريباً، وبيان ذلك فيما يلي:</p> <p>(٢٠٠) مليون ريال - وقائع فساد ضريبي .</p> <p>(٥) مليار و(٢٧١) مليون ريال - التهرب الجمركي والضريبي - مشتقات نفطية.</p> <p>(١) مليار و(٥٦٧) مليون ريال - رسوم جمركية - مادة الديزل .</p> <p>(٤) مليار و(٧٤٠) مليون ريال .</p> <p>(٩) مليون و(١٢٣) الف دولار - احدى الشركات الاجنبية المنفذة لاحد المشروعات.</p>

جدول القضايا التي تصدت لها الهيئة بضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال المتحصلة من جرائم

الفساد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥م

(٢) مليون دولار - توريد زيوت وشحوم. راضي بمساحة (7,527,647 م ^٢) ما يعادل (169,388) لبنة تقريبا.
قيد التوريد الى الخزينة العامة: (٢٠٠) مليون ريال - رسوم ضريبية وجمركية - ديزل

اقرارات الذمة المالية:

وضعت الهيئة عبر قطاع الذمة المالية ضمن اولويات مهامها تفعيل احكام ونصوص القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الاقرار بالذمة المالية حيث تم خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م استكمال إنجاز العديد من المهام والأعمال في مجال تلقي إقرارات الذمة المالية ومتابعة المشمولين بالقانون في كافة الجهات الحكومية باتخاذ العديد من الاجراءات العملية. وإرسال رسائل تذكير بموعد تسليم الإقرار الثاني والثالث والرابع مرفق بها استمارة الإقرار بالذمة المالية لكل موظف في الجهاز الإداري للدولة على المستوى المركزي والمحلي الخاضعين لأحكام المادة رقم (٤) من قانون الإقرار بالذمة المالية، مع استلام إقرارات الذمة المالية للمراحل الخمس حيث بلغ اجمالي اقرارات الذمة المالية التي تلقاها القطاع خلال الفترة ٢٠٠٧ وحتى منتصف مايو ٢٠١٦م عدد (٢٩٩٥٢) اقرارا للمراحل الخمس.

مجال التشريعات والقوانين:

ضمن جهود الهيئة في إصلاح واصدار المنظومة التشريعية في مكافحة الفساد للقوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد بما يتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تم تشكيل فريق خبراء وطني في عام ٢٠١٣م من الهيئة وشركاؤها في المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد : النيابة العامة وجهاز الرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات، ورئاسة الجمهورية وجهاز الأمن القومي ووحدة جمع المعلومات المالية وذلك لإعداد تقرير التقييم الذاتي المتعلق بموائمة التشريعات الوطنية للفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد تم إعداد التقرير ومشاركة وفد خبراء الهيئة في أواخر يناير ٢٠١٥م في أبوظبي لمناقشة التقرير مع الدولتين المستعرضتين وهما دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة ساوتومي وبرنسيبي. وتم الاتفاق على النسخة النهائية للملخص التنفيذي مع مكتب الأمم المتحدة في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥م وكذلك النسخة النهائية من التقرير التفصيلي في ٣ فبراير ٢٠١٦م.

والذي تبين من خلال تقييم الأمم المتحدة للتقرير أن اليمن قد قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الفساد سواء من حيث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد أم من خلال التدابير الإجرائية في التحقيق والملاحقة القانونية والقضائية وحجم القضايا التي تم التصدي لها من قبل نيابة الأموال العامة أو هيئة مكافح الفساد والأموال المستردة للخزينة العامة.

لجنة تقييم التشريعات:

شكلت الهيئة عبر قطاع التشريعات وتطوير النظم لجنة خاصة تعمل على دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقترح تطويرها بهدف مواءمتها من الناحية الإجرائية والموضوعية بما يتوافق مع اتفاقية مكافحة الفساد..

وقامت اللجنة بتحديد القوانين المستهدفة ومن ثم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات بحسب الأولوية والأهمية وأقرت اللجنة خطة العمل المنظمة لمهامها وكيفية تنفيذها ووفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: ينصب على قوانين المجموعة الأولى والأساسية:

وتقتصر مهمة المجموعة في هذا المحور على دراسة وتقييم القوانين الأساسية ذات الارتباط الوثيق بالأحكام الخاصة باتفاقية مكافحة الفساد - حددت بثمانية قوانين.

المحور الثاني: قوانين المجموعة الثانية:

ارتبط هذا المحور بالقوانين والنظم المالية ونظم المشتريات والمناقصات والمزايدات الحكومية ونظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وتطوير آليات الرقابة بمختلف أنواعها ومعايير المحاسبة والمراجعة المحاسبية وذلك قصد إرساء وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية وحددت بتسعة قوانين.

المحور الثالث: قوانين المجموعة الثالثة:

خصص هذا المحور لدراسة وتقييم واقتراح تطوير نظم التوظيف والوصول إلى المعلومات بغرض تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة والإبداع في تولي مناصب الوظيفة العامة وكذا تعزيز مبدأ الشفافية في الوظيفة العامة ومنع تضارب المصالح بينها وبين القائمين عليها، وتفعيل التدابير الوقائية، وتفعيل الدور الرقابي المتعلقين بإجراءات حصول المواطنين على المعلومات وتبسيط إجراءات وصولهم إلى السلطات المعنية وتشمل ثمانية قوانين.

مجال التعاون الدولي:

تحرص الهيئة على تعزيز مجالات التعاون والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بمساندة الجهود الوطنية في مكافحة الفساد.. وفي هذا المجال دشنت الهيئة (مشروع تعزيز المساءلة في اليمن) بتمويل من البنك الدولي والذي يعد أول مشروع من نوعه سينفذ بالتعاون مع الشركاء المحليين الذين يمثلون اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة والذي صمم على اساس ان ينفذ خلال ثلاث سنوات ابتداء من الربع الرابع لسنة ٢٠١٤. والذي يهدف الى تعزيز مبدأ المساءلة في المؤسسات الحكومية واحتوى المشروع على صلاتة مكونات هي:دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل المساءلة والنزاهة،و دعم تنفيذ قانون حق الحصول على المعلومات.

ودعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد من اجل تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتنفيذها في سبع قطاعات رئيسية وهي (التعليم الاساسي والصحة والمياه، والكهرباء، والحماية الاجتماعية، والخدمة المدنية والقضاء).

التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية:

تعمل الهيئة الى تعزيز اسس الشراكة مع مختلف وسائل الاعلام عبر برامج وانشطة تدريبية وتوعوية تهدف الى اهتمام وسائل الاعلام بجهود مكافحة الفساد والتوعية المجتمعية بمخاطره وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته. عبر إنتاج فلاشات توعوية تعرض عبر القنوات التلفزيونية الحكومية، وإنتاج ريبورتاج تعريفي بالهيئة، وفعاليات فنية وثقافية، من مسرحيات ومعارض رسوم كاريكاتير انظم عبرها مسابقات لأفضل اللوحات وامنح جوائز تشجيعية للمبدعين الشباب في مجال الرسم والتي تعالج الكثير من الجوانب المتعلقة بمظاهر الفساد وطرق مكافحته. فضلا عن البرامج التلفزيونية كاللقاءات والندوات والحلقات النقاشية التلفزيونية مع المعيين بمكافحة الفساد. وحملات التوعية لطلاب المدارس، وعبر اذاعة صنعاء في بث الاذاعة المدرسية، ورسائل SMS بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد. ودورات تدريبية للإعلاميين، والتربويين والشباب والمرأة والخطباء والمرشدين والاعلاميين. وفي مجال حماية التراث واساليب المحافظة عليها،

- كما وقعت الهيئة على عدد من التحالفات واتفاقيات الشراكة مع شركاء الهيئة من اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة وبما من شأنه دعم الهيئة و تعميق أو اصر التعاون المشترك بين مختلف الجهات في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والحد من أنتشار الفساد ودرء مخاطرة و تعزيز الشراكة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد والوقاية منه تنوعت تلك التحالفات وفقا لتنوع المؤسسات التي ابرمت معها :التربوية وتعليمية واكاديمي وثقافي واعلامي وارشادي وتوعوي، وغيرها من المجالات.

مجتمع المدني:

نفذت الهيئة عبر قطاع المجتمع المدني العديد من الانشطة كعقد لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتنظيم وتنفيذ دورات تدريبية توعوية والتنسيق معهم لدورات توعوية في مكافحة الفساد. وبلغ عدد المستفيدين من الدورات التدريبية والتوعوية عام ٢٠١٤ م ٤٣٠ متدربا ومتدربة (٢٨٩ مشاركا، و ٩٦ مشاركة). وفي عام ٢٠١٥ بلغ عدد المستفيدين ٢٥٩ مشاركا ومشاركة (١٨٨ مشاركا، و ٧١ مشاركة).

التدريب: وفي مجال التدريب وبناء القدرات عملت الهيئة عبر مركز التدريب ايضا على تنظيم العديد من البرامج والدورات التدريبية في العديد من المجالات وبالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة. حيث نفذت دورة في مجال القوانين الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي استهدف البرنامج ٥٦ موظفا من موظفي الهيئة اضافة إلى عدد (٢٩ من موظفي رئاسة الجمهورية وبدعم ذاتي من قبل المصلحة وهيئة مكافحة الفساد لمدة ٢٥ يوما. كما نفذت عبر مركز المعلومات بالتعاون مع مركز التدريب بالهيئة دورة في مجال التحري والبحث الالكتروني لعدد (١٥) موظفا، ركز البرنامج على اساسيات التدريب في البحث المتقدم..

توجهات مستقبلية لعمل الهيئة:

تضع الهيئة امامها العديد من اولويات العمل للمرحلة المقبلة على المستوي التنظيمي والاداري ، والقانوني والفني والتقني وبناء القدرات وقيم الاداء وبناء المؤشرات الوطنية في مجال مكافحة الفساد وفي مجال المشاركة المجتمعية وغيرها من المجالات ومن تلك المهام:

- ما يتعلق بالبنية التنظيمية والمؤسسية للهيئة، حيث تعمل على استكمال اعداد اللائحة التنظيمية الهيكل التنظيمي للهيئة في ضوء طبيعة المهام والاختصاصات المنوطة بها بما يساعد على تحقيق اداء وتناسق افضل في مكونات بنيتها التنظيمية.
- انشاء قاعدة بيانات الكترونية للبلاغات والشكاوى وقضايا الفساد، والاجراءات المتخذة ازاءها بحيث تكون شبكة تربط بين القطاعات والادارات المعنية بقضايا الفساد.
- بناء قدرات العاملين بالهيئة واكسابهم المعارف والمعلومات اللازمة في مجال مكافحة الفساد. وكذلك تأهيل وتدريب المختصين في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الذين يمثلون شركاء للهيئة في مكافحة الفساد والوقاية منه .
- تعزيز جهود الهيئة في مجال استعادة الاموال المترتبة عن ممارسات الفساد والاثراء غير المشروع.
- مواصلة دراسة ومراجعة التشريعات الوطنية المرتبطة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية ، والعمل على اعداد مشاريع بالنصوص القانونية المراد تعديلها او استحداثها او الغائها بما يسهم في اصلاح المنظومة القانونية والتشريعية من اجل تعزيز جهود مكافحة الفساد.
- وضع آليات تنسيقية تتسم بالفاعلية والاستجابة بين الهيئة واطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.
- تحديث وتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤م التي ستشكل برنامج عمل وطني تكاملي لكافة الشركاء المحليين والدوليين.
- العمل وفق خطط مزممة لانجاز الاجراءات المطلوبة تجاه قضايا الفساد والاحالة الى النيابة.

- العمل على اعتماد برامج عمل مشتركة مع منظمات المجتمع المدني في مجالات التوعية والتثقيف والتدريب لتشجيع وتوسيع مجالات المشاركة المجتمعية.